

## بيان التصورات للمرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0)

### 1. التوجيه

اتفق المجتمع العالمي، في شهر سبتمبر (أيلول) عام 2015، على «خطة التنمية المستدامة لعام 2030» (The 2030 Agenda for Sustainable Development)، والتي اشتملت على تحديد 17 هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs) و169 مقصدًا. ويحث الهدف الخامس عشر، من هذه الأهداف، البلاد على «حماية الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية في كوكب الأرض، وتجديده وتعزيزه، والإدارة المستدامة للغابات، والتصدي للصحراء، وإيقاف تردي الأراضي وتلف التنوع الحيوي وعكس مسارهما»، بينما يرمي المقصد الثالث من مقاصد الهدف الخامس عشر، من أهداف خطة التنمية المستدامة، إلى «التصدي للصحراء، وتجديد الأراضي والتربة المتردية، ومنها تلك الأراضي التي تضررت من التصحر والجفاف والسيول، والسعي الجاد إلى معادلة آثار تردي الأراضي في العالم».

وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام 2015، أقرت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر للبلاد المُوقَّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP 12) المقصد الثالث من مقاصد الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة (SDG Target 15.3)، والذي يشتمل على مفهوم معادلة آثار تردي الأراضي (LDN)، بوصفه وسيلة من الوسائل الراسخة التي تُعين على الدفع باتجاه تنفيذ هذا الاتفاق. وفي سبيل تمكين هذا الاتفاق من «الإسهام إسهامًا بالغًا في إحداث معادلة آثار تردي الأراضي»، اتخذ المؤتمر المذكور قراره بدعوة كل بلد من البلاد المعنية به إلى «صياغة أهدافه طوعًا لإحداث معادلة آثار تردي الأراضي» و«استجلاء الخيارات المتاحة من ناحية كيفية شمول هذه الأهداف الموضوعية طوعًا بشأن معادلة آثار تردي الأراضي في خطط العمل الوطنية لديه، في إطار المناقشات العامة بشأن كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة» (القرار الثالث من قرارات الدورة الثانية عشرة). وفي نص هذا القرار نفسه، كذلك، طلب المؤتمر من أمانته والهيئات المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وضع الإرشادات لصياغة تلك الأهداف والمبادرات بشأن معادلة آثار تردي الأراضي في البلاد المعنية.

وفي شهر سبتمبر (أيلول) عام 2017، شدَّدت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأعضاء (COP 13) على ضرورة صياغة أهداف معادلة آثار تردي الأراضي والإجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وذلك عن طريق دعوة البلاد المعنية إلى صياغة الأهداف طوعًا بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، كل بلد حسب أحواله الخاصة وأولويات التنمية فيه (القرار الثاني من قرارات الدورة الثالثة عشرة)، وحث كل بلد منها على التحقق من ارتباط هذه الأهداف والأعمال اللازمة لتنفيذها ارتباطًا وثيقًا بخطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لديه وأكسابها القدرة على إحداث الأثر في خطط المعتمدة بشأن المناخ والتنوع الحيوي في هذا البلد، وكذلك إحداث التوافق والتعاقد بين هذه الأهداف وتلك الخطط (القرار الثالث من قرارات الدورة الثالثة عشرة).

وفي شهر سبتمبر (أيلول) عام 2019، خلَّصت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأعضاء (COP 14) إلى مزيد من الإرشادات بخصوص ضرورة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي وأعمال التخطيط لاستخدام الأراضي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وذلك عن طريق ما يلي بيانه:

(أ) حث الجهات والبلاد المعنية، التي لم تضع تلك الأهداف بعد، على صياغة أهدافها طوعًا بشأن معادلة آثار تردي الأراضي وإنفاذ التدابير اللازمة لتحقيقها على وجه السرعة (الفقرتان الأولى والثانية من القرار الثالث من قرارات الدورة الرابعة عشرة) والتنسيق والتعاون على صعيد كل بلد منها عن طريق تعزيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وتهيئة الأجواء التي تُمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (البندان (ب) و(ج) من بنود الفقرة الثانية من القرار الثالث من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ب) دعوة الأمانة (Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism) والجهات المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى مواصلة العمل في سبيل تطوير برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي ومساعدة الجهات المعنية به على تنفيذه، والمواظبة على رصد التقدم الذي يُحرز فيه، والاستمرار في تعزيز أوجه التعاضد وتبادل المعارف فيما بينهم (الفقرتان (ج) و(د) من البند الخامس من القرار الثالث من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ج) الإقرار، صراحةً، بأن في أعمال صياغة أهداف معادلة آثار تردي الأراضي إفساح للمجال أمام البلاد المعنية لتعزيز أوجه التكامل بين اتفاقات ريو (Rio Conventions) وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإحداث الاتساق بين السياسات في مختلف القطاعات، لا سيما من ناحية التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على صعيد كل بلد من هذه البلاد (القرار الثاني عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(د) الاحتفاء بمنجزات برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي وتحبيذها لدعم هذا الزخم السياسي الشديد الذي تُحدثه البلاد المعنية في سبيل تحقيق أهداف معادلة آثار تردي الأراضي والتشديد على ضرورة حفظ هذا الزخم بتعزيز تنفيذ هذه الأهداف أكثر فأكثر (القرار الثاني عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(هـ) حث الجهات والبلاد المعنية على المواظبة على مراجعة التقدم الذي يُحرز في تنفيذ أهداف معادلة آثار تردي الأراضي (الفقرة الأولى من القرار الثاني عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(و) تشجيع الجهات والبلاد المعنية على زيادة تعزيز الجمع بين مفهوم معادلة آثار تردي الأراضي والأهداف الموضوعية طوعًا ضمن سياسات تلك البلاد وأطر التخطيط ذات الصلة بها (البند (ب) من الفقرة السادسة من القرار الثاني عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة)، فضلًا عن تشجيع الأمانة

(Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism) على الاستمرار في المساعي التي يبذلونها في سبيل مساعدة البلاد المعنية على الجمع بين مفهوم معادلة آثار تردي الأراضي والأهداف الموضوعية طوعاً ضمن سياسات تلك البلاد وأطر التخطيط ذات الصلة بها (الفقرة السابعة من القرار الثاني عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ز) دعوة الأمانة (Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism) المعنيين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبالتعاون مع صندوق البيئة العالمية (Global Environment Facility) وغيره من الشركاء المعنيين على الصعيد الدولي، إلى الاستمرار في المساعدة على تحديد الأهداف طوعاً بشأن معادلة آثار تردي الأراضي في البلاد الموقعة على هذا الاتفاق والتي ما زالت رغبة، ربما، في الإسهام في هذه الأعمال، فضلاً عن الاستمرار في تبادل المعارف ذات الصلة وتشارك الدروس المستفادة بشأن نتائج هذه الأعمال (البندان (أ) و(ب) من الفقرة الحادية عشرة من القرار الثالث عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ح) دعوة الجهات والبلاد المعنية على مسألة معادلة آثار تردي الأراضي وتعميمها في خطط السياسات، كل على صعيده (الفقرة السادسة من القرار السادس عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ط) تشجيع الجهات والبلاد المعنية على مراعاة مسائل حيازة الأراضي وشروط التخطيط لاستخدام الأراضي بقصد استحداث سياسة محددة تُمكن من تحقيق معادلة آثار تردي الأراضي وتُرسى الأسس اللازمة لإنشاء وسط رقابي ينظم ذلك، عن طريق عدد من الطرق، ومنها تعزيز قدرات كل بلد على التنفيذ الجاد للخطط المتكاملة بشأن استغلال الأراضي، وترسيخ أسس التكامل التام لإطار معادلة آثار تردي الأراضي بقصد مقابلة الخسائر، التي تخلص إليها أعمال التقييم، بتحقيق مكاسب تُعادلها قدرًا أو تزيد عنها في ذلك، وإتباع التسلسل الهرمي في طرق الإغاثة اللازمة لتحقيق معادلة آثار تردي الأراضي بقصد اتخاذ التدابير اللازمة لاجتناب آثار تردي الأراضي أو لحد منها أو مقابلتها بما يعكسها، أو التدابير اللازمة لتحقيق ذلك كله في الوقت نفسه (الفقرة التاسعة والبند (9.هـ) من القرار السادس عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ي) حث الجهات والبلدان المعنية والشركاء المتعاونين معهم، من المشتغلين بجاني العلوم والسياسات من مسألة استحداث الوسط الذي من شأنه أن يُعين على تحقيق الأهداف من معادلة آثار تردي الأراضي، على زيادة إسهاماتهم في تعزيز الوعي بموضوع معادلة آثار تردي الأراضي وإحسان فهمه؛ وذلك عن طريق دعم الأبحاث وتعزيز القدرات ووضع نُظم ترشيد إدارة الأراضي واللازمة لتحقيق هذه الأهداف وصياغة مناهج للمساعدة على التخطيط لاستغلال الأراضي؛ وهي المناهج التي يُستند فيها إلى العلوم، ومنها تحليل الاحتمالات وتقييم المحاسن والمساوئ (البندان (ب) و(ج) من الفقرة العاشرة من القرار السادس عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

(ك) دعوة الأمانة (Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism) إلى دعم المساعي التي تبذلها البلاد المعنية، كل على صعيده، في سبيل تعزيز قدراتها على تحسين أعمال تقييم معادلة آثار تردي الأراضي ورصد التقدم في هذا الصدد، واستجلاء مختلف المنافع، والنظر في المحاسن والمساوئ، بما يُعين هذه البلاد على إحداث التكامل بين خطط استغلال الأراضي لديها (الفقرة الحادية عشرة من القرار السادس عشر من قرارات الدورة الرابعة عشرة).

ويُضَاف إلى ذلك أن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأعضاء (COP 15)، التي عُقدت في مايو (أيار) عام 2022، قد وضعت المزيد من الإرشادات الأشد رسوخًا بشأن صياغة أهداف معادلة آثار تردي الأراضي؛ وذلك عن طريق:

(ل) حث الجهات والبلاد المعنية، التي لم تضع تلك الأهداف بعد، على صياغة أهدافها طوعاً بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، كل وفق مقتضى الأحوال لديه، وتشجيع تلك الجهات والبلاد التي صاغت أهدافها بالفعل على مراجعة هذه الأهداف وتنقيحها، وضمان تحديد معالمها وأطرها الزمنية، وضمان تناسق السياسات فيها، فضلاً عن دقتها من الناحية الكمية، إلى جانب مراعاة الخصوصيات من ناحية النوع الاجتماعي واشتمالها في أطر التخطيط لديها (الفقرة الأولى من القرار الثالث، والفقرة الأولى من القرار الثاني عشر، والفقرة الأولى من القرار الثالث عشر، من قرارات الدورة الخامسة عشرة).

(م) حث الجهات والبلاد المعنية، وفق مقتضى الأحوال، وطوعاً، على تعزيز اشتمال أهداف التنمية المستدامة، لا سيما المقصد الثالث من الهدف الخامس عشر، في الإستراتيجيات والخطط والبرامج المتبعة لدى كل بلد منها، ومكاملتها مع اتفاقيتي ريو الأخريين وغيرهما من الأعمال، ومنها إستراتيجيات التنمية في كل بلد منها، بقصد تعزيز المصارحة واتساق السياسات وزيادة أوجه التعاضد في تنفيذها (الفقرة الثالثة من القرار الثالث من قرارات الدورة الخامسة عشرة).

(ن) دعوة الأمانة (Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism) إلى تعزيز أوجه التعاضد وتبادل المعارف فيما بين الجهات والبلاد المعنية من ناحية المساعي المبذولة لتحديد الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (البند (هـ) من الفقرة الخامسة من القرار الثالث من قرارات الدورة الخامسة عشرة).

(س) حث الجهات والبلاد المعنية، كذلك، على استجلاء أوجه التكامل بين أهداف معادلة آثار تردي الأراضي، والإسهامات المُحددة في كل بلد منها، والإستراتيجيات وخطط العمل التي يعتمد عليها كل بلد منها بشأن التنوع الحيوي، فضلاً عن الأهداف المعتمدة لديه ضمن إطار العمل الموضوع في مدينة سنداى (Sendai Framework)، وما يتصل بذلك من أعمال التخطيط ووضع البرامج وإعداد التقارير والرصد في سبيل إنجاز أهداف هذا الاتفاق (الفقرة الثانية من القرار الثامن من قرارات الدورة الخامسة عشرة).

(ع) دعوة الأمانة (Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism) إلى مساعدة الجهات والبلاد المعنية على مراجعة الأهداف التي تضعها طوعاً بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، وصلقلها، وتحديد مواضعها ونطاقاتها لضمان الدقة في قياسها من الناحية الكمية ووضوحها من ناحية مواضعها وتحديدتها من الناحية الزمنية، حسب ما يتواءم والآفاق التي يطمح إليها كل بلد منها (البند (أ) من الفقرة الخامسة من القرار الحادي عشر، والفقرة الأولى من القرار الثاني عشر، من قرارات الدورة الخامسة عشرة)، وكذلك المساعدة في أعمال تحديد هذه الأهداف الموضوعية طوعاً بشأن

معدلة آثار تردي الأراضي، أو تعزيبها، وتعميمها مع بقية الجوانب والأعمال الأخرى مما له صلة بهذا الاتفاق، واشتمال هذه الأهداف في أطر العمل المتكاملة والمتبعة في خطط استغلال الأراضي على الصعيد العام في كل بلد، من تلك البلاد المعنية التي قد ترغب في المشاركة في هذه الأعمال، وكذلك على الأصدعة التي دونه (البند ج) من الفقرة السادسة من القرار الثالث عشر من قرارات الدورة الخامسة عشرة). وللاطلاع على المزيد من الإرشادات بشأن أعمال التخطيط المتكاملة لاستغلال الأراضي، يُرجى مراجعة القرار السادس عشر من قرارات الدورة الخامسة عشرة.

## 2. المعلومات الأساسية والوضع الراهن

استجابةً للقرارات التي اتخذتها الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأعضاء (COP12)، وبناءً على الدروس المستخلصة من أحد المشروعات الاستشارية، والذي شمل 14 بلداً، وأجري بدعم من 18 شريكاً على الأصدعة المؤسسية والفنية والمالية<sup>1</sup>، استحدثت الأمانة (Secretariat) والآلية العالمية (Global Mechanism)، المعنيتان باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام 2015، برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN Target Setting Programme, LDN TSP)<sup>2</sup>؛ وذلك بقصد تحديد أسس تنفيذ هذه الأهداف في كل بلد من البلاد المعنية، ولتمكين كل بلد من هذه البلاد من وضع أهدافه طوعاً في هذا الصدد، فضلاً عن وضع ما يتصل بذلك من التدابير، إلى جانب تحديد المشروعات والبرامج التحويلية التي من شأنها أن تُمكن من إنجاز هذه الأهداف بحلول عام 2030. وقد افتُتح هذا البرنامج رسمياً على هيئة عدد من ورش العمل الإقليمية التأسيسية التي أُقيمت عام 2016.

وفي شهر أبريل (نيسان) عام 2019، حازت الأعمال، التي أنجزت ضمن هذا البرنامج، الجائزة الأولى من جوائز Impact Award من الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (IUCN)<sup>3</sup>، وكان ذلك إقراراً على الصعيد الدولي بالمنهج المبتكر، الذي يركز على العلم والتشارك، والذي يعتمد البرنامج في مساعده البلاد المعنية على صياغة أهدافها طوعاً لإيقاف آثار تردي الأراضي بحلول عام 2030.

وقد خلُص أحد أعمال التقييم الختامية المستقلة لهذا البرنامج؛ وهو التقييم الذي اكتمل عام 2019<sup>4</sup>، إلى استنتاج مفاده أن هذا البرنامج، وبما يقدمه من دعم إلى البلاد المعنية: (1). برنامج دقيق من ناحية ملاءمته حاجات تلك البلاد المشاركة في البرنامج وأولويات الجهات الشريكة فيه؛ (2). وفعال من ناحية الاقتصاد في النفقات والوقت، فضلاً عن سرعة إنجاز النتائج المرجوة؛ وهو ما استطاع البرنامج تحقيقه، مستعيناً على ذلك بمجموعة مختلفة من الإجراءات المُحكمة التنظيم والتي يسهل تكرارها، إلى جانب نموذج الإدارة المركزية لديه؛ (3). وهو برنامج فعال للغاية؛ إذ تحققت معظم نتائجه، وفاق عدد البلاد المشاركة فيه ما كان متوقعاً بشأنه عند بدئه. وخلص هذا التقييم، كذلك، إلى بعض التوصيات بشأن المجالات التي يُمكن تحسينها (لا سيما من ناحية تبادل المعارف والأعمال التي يُقصد بها تعميم البرنامج من ناحية مراعاة مختلف هويات النوع الاجتماعي فيه)؛ وهي التوصيات التي ما زالت الآلية العالمية (Global Mechanism) تعمل في سبيل تحقيقها من ذلك الحين، مراعيةً في الوقت ذاته تجاوب إدارة البرنامج مع هذا التقييم الختامي، فضلاً عن التوجيه المستمر الذي يُقدّم لتحسين الأعمال التي تضطلع بها الآلية العالمية في سبيل دعم مساعي البلاد المعنية في هذا الصدد.

كذلك، خلُص التقييم العالمي، الذي أجرته وكالة التقييم البيئي الهولندية (Planbureau voor de Leefomgeving, PBL)<sup>5</sup>، في إحدى نتائجه النهائية التي نُشرت في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2020، إلى استنتاج مفاده أن الجدية، في تنفيذ هذا البرنامج والأهداف التي وضعتها طوعاً تلك البلاد، المُوقَّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بخصوص معادلة آثار تردي الأراضي، قد ساعدت تلك البلاد على استرداد ما يُقدَّر إجماليه بنحو 450 مليون هكتار من الأراضي المتردية، فضلاً عن نحو 250 مليون هكتار أخرى يُزَع استردادها في إطار الإسهامات المحددة في هذه البلاد، كل على صعيده، بموجب اتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن التصدي لتغير المناخ (UNFCCC)، ونحو 90 مليون هكتار مشمولة في خطط العمل الإستراتيجية للتنوع الحيوي لدى البلاد المعنية (National Biodiversity Strategic Action Plans) بموجب الاتفاق بشأن التنوع الحيوي (CBD). وبأني هذا الإنجاز ليُشكل إسهاماً بالغ الأهمية في الأهداف التي تسعى مبادرة عقد استرداد النظم الإيكولوجية لدى الأمم المتحدة (UN Decade on Ecosystem Restoration) وخطة العمل المعتمدة لاسترداد الأراضي على الصعيد العالمي. صحيح أن التقدم، الذي أُحرز حتى الآن، إنجاز كبير، ولكن النتائج، التي خلُص إليها الإصدار الثاني من التقرير العالمي لاستشراف التوقعات بشأن الأراضي (Second Edition of the Global Land Outlook)<sup>6</sup>، في عام 2022، تكشف لنا بجلاء عن حاجتنا إلى بذل المزيد من المساعي، وعلى نحو أكثر سرعة وجدية، في سبيل التصدي لأزمة تردي الأراضي في مختلف أنحاء العالم.

وقد بلغ إجمالي عدد البلاد التي يدعمها البرنامج، حتى شهر فبراير (شباط) عام 2023، 130 بلداً مشاركاً، وقد أكمل 107 بلاد وضع أهدافها طوعاً، ونشر 101 بلد تقاريرهم، التي تُبيِّن بالتفصيل نتائج هذه الإجراءات، ضمن مركز المعارف المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD Knowledge Hub)، فضلاً عن اعتماد 72 بلداً منهم الأهداف التي وضعتها رسمياً بشأن معادلة آثار تردي الأراضي ضمن الالتزامات الرفيعة المستوى لدى حكوماتها. وما زال البرنامج، حتى تاريخه، يساعد بقية البلاد على إكمال صياغة أهدافها في هذا الصدد وتكريس الالتزامات على المستويات السياسية الرفيعة بغية إنجازها.

<sup>1</sup> وهم: فرنسا، وألمانيا، ولوكسمبورغ، وجمهورية كوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتينيداد وتوباغو، وتركيا، وفنزويلا، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، وصندوق البيئة العالمية (Global Environment Facility)، والمركز الدولي للمراجع والمعلومات بشأن التربة (ISRIC — World Soil Information)، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (International Union for Conservation of Nature)، ومركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، وأكاديمية Soil Leadership Academy، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومعهد الموارد العالمية (WRI).

<sup>2</sup> انظر: <https://www.unccd.int/actions/ldn-target-setting-programme>

<sup>3</sup> انظر: <https://www.unccd.int/news-events/ldn-target-setting-project-wins-iucn-impact-award>

<sup>4</sup> انظر: <https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2019-04/LDNTSP-EvalReport-final.pdf>

<sup>5</sup> انظر: <https://www.pbl.nl/en/publications/goals-and-commitments-for-the-restoration-decade>

<sup>6</sup> انظر: <https://www.unccd.int/resources/global-land-outlook/glo2>

<sup>7</sup> انظر: <https://knowledge.unccd.int/home/country-information/countries-with-voluntary-ldn-targets>



### 3. أوجه التحسين

ليست صياغة أهداف معادلة آثار تردي الأراضي سوى خطوة أولى لترسيخ هذه الأهداف ضمن سلسلة من الإجراءات المتكررة والطويلة الأمد، والتي ترمي إلى إرساء الأسس وصياغة الأهداف في هذا الصدد طوعاً بقصد تحقيق الأثر المأمول منها على الأمد البعيد بحلول عام 2030. وعلى الرغم من النتائج البتأة للغاية والتي تحققت حتى تاريخه، ما زال ثمة مجال واسع للتحسين على مختلف الأصعدة.

- وقد اشتمل التقييم المستقل، الذي أجري بشأن برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، على عدد من التوصيات التي ينبغي تحقيقها لحفظ الزخم الراهن في هذا البرنامج وتقديم الدعم الأمثل للمساعي التي تُبذل على صعيد كل بلد من البلاد المعنية وكذلك على الصعيد العالمي في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، ومن بين هذه التوصيات ما يلي بيانه:
- اتخاذ مقاربة أشد إحكاماً من ناحية منهجية إدارة المعارف وخبرات التعلم والتواصل لتعزيز الوعي (ومن ذلك تهيئة الأجواء بما يكفي للتمكين للاستثمارات في مجال معادلة آثار تردي الأراضي، وتحديد الفجوات ورأبها بقصد تحقيق هذه الأهداف، والنظر في صياغة طرق تمويل اللازم للمشروعات والبرامج التحولية وتحصيله).
- تعزيز القدرات ودعم التطوير لتلبية حاجات البلاد المعنية من ناحية مقدراتها في هذا الصدد.
- وضع المزيد من الإرشادات بشأن اشتغال المشاركين من مختلف هويات النوع الاجتماعي واشتغال المنافع المشتركة في الإستراتيجيات والأهداف التي تُوضَع على صعيد كل بلد من هذه البلاد المعنية والمساعي المبذولة لتحقيقها.
- تعزيز التنسيق بين مختلف اتفاقات ريو.

أما على صعيد تحسين إدارة المعارف، فتزايدت مطالبه الشركاء بضرورة تحليل الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي على أصعدة البلاد المعنية استناداً إلى مختلف الرؤى الموضوعية؛ أي في سبيل تحديد إجمالي عدد هكتارات الأراضي التي وُضعت الأهداف لاستردادها عن طريق صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي على الصعيد العالمي، فضلاً عن الالتزامات التي يُجرى التكفل بها بموجب مبادرات أخرى، ومنها مبادرة Bonn Challenge والأهداف الموضوعية بشأن التنوع الحيوي والإسهامات المحددة على أصعدة البلاد المعنية (NDCs). كذلك، وعلى نحو ما قلنا سابقاً، أجرت وكالة التقييم البيئي الهولندية (PBL) تقييماً أولياً على الصعيد العالمي، وشملت فيه عدداً محدوداً من البلاد التي جاءت فيها النتائج بتأهلاً للغاية؛ وهو التقييم الذي ينبغي تحديده وتطويره على نطاق أوسع (وذلك بإجراء التحليل المنهجي لجميع البلاد المُوقَّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومن ذلك تحليل المعلومات ذات الصلة بالأهداف الفرعية المصوغة بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، والتدابير المتخذة بشأنها، والتمكين لإجراء التحليل الموضوعي الذي يجاوز نطاق المناطق المزمع استردادها)، مع النظر، كذلك، في المعلومات ذات الصلة بالأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي، والتي سترد من البلاد عن طريق منظومة استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (PRAIS) في أثناء أعمال تلقي التقارير من البلاد المعنية عن عام 2022؛ وذلك في سبيل تعزيز دقة البيانات وتعزيز قيمتها، بما يُمكن الجهات والبلدان المعنية والشركاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من تحقيق تلك الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي بحلول عام 2030. وقد صاغَت الفقرة التاسعة من القرار العشرين من قرارات الدورة الخامسة عشرة (COP 15) توجيهاً محدداً في هذا الصدد. وقد بدأت الأمانة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فعلياً، التواصل مع الشركاء المحتملين في سبيل استجلاء الخيارات المتاحة لوضع نماذج تقييم الالتزامات على الصعيد العالمي.

وأما تعزيز التنسيق بين مختلف اتفاقات ريو، فثمة إمكانات كثيرة بشأنه؛ وذلك بفضل ما تتسم به الأراضي المقصودة والأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار ترديها من طابع شامل ومتعدد القطاعات في آنٍ معاً. غير أنه من المهم النظر في كيفية تعزيز الاتساق مع غير ذلك من الأعمال ذات الصلة التي يُجرى تنفيذها، وضمان التكامل في العمل على صعيد وضع السياسات وعلى صعيد المساعي المبذولة لتنفيذها على حد سواء (ومنها الخطط المتبعة على أصعدة البلاد المعنية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وإجراء التحديث في إسهاماتها المحددة، كل بلد على صعيده، فضلاً عن خطط التكيف المتبعة لدى كل بلد منها (NAPS)، والإستراتيجيات وخطط العمل المنقحة والتي يعتمد عليها كل بلد بشأن ضمان التنوع الحيوي (NBSAPs) ضمن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (Post-2020 Global Biodiversity Framework) والالتزامات المشمولة في مبادرة Bonn Challenge وغيرها). ولهذا الاتساق نفعه، كذلك، في أعمال إعداد التقارير لدى البلاد المعنية باتفاقات ريو وأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق ببرنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP)، نرى كثيراً من البلاد المعنية قد أحرزت تقدماً كبيراً في هذا الصدد؛ بفضل خطط تعزيز الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي وفرق العمل وأعمال المشاورات التي تُجرى بشأنها بين الجهات المعنية بها، في كل بلد منها. غير أن كثيراً من البلاد ما زالت تعاني ممّا لديها من مقاربات منفصلة ومنغلقة بشأن تنفيذ اتفاقات ريو، فضلاً عن معاناتها من عدم اشتغال الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي ضمن إستراتيجيات التنمية المستدامة المعتمدة على المستويات العليا فيها. بل إن مسألة التكامل مقابل الازدواجية في الأهداف والالتزامات، التي تضطلع بها هذه البلاد في مختلف الأعمال، لم تتبين معالمها بعد في بعض البلاد.

ويزداد الوعي بالأهمية البالغة التي تكتسبها مسألة التخطيط لاستغلال الأراضي، حين يتعلق الأمر بتنفيذ الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي؛ إذ يساعد هذا التخطيط على تحديد أوجه استغلال الأراضي التي تلي حاجات الناس على الوجه الأمثل وصون التربة والموارد المائية والتنوع الحيوي وإدخال ذلك كله لأجيال المستقبل (التقرير العالمي لاستشراف التوقعات بشأن الأراضي الصادر عام 2017 من المرفق المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). ولضمان جدية آلية العمل في سبيل معادلة آثار تردي الأراضي، لا بد من الأخذ بها في الإجراءات المتبعة في الوقت الراهن بشأن التخطيط لاستغلال الأراضي؛ وذلك لتيسير النظر في الآثار المترتبة، والمحتمل ترتبها نتيجة اتباع طرق بعينها في استغلال الأراضي وقرارات إدارة الأراضي، من ناحية الثروة الطبيعية المتمثلة في هذه الأراضي، وما لذلك من آثار محتملة من ناحية معادلة آثار تردي الأراضي، كذلك. وتُتبع، في هذا الإطار، آلية عمل تعتمد على الموازنة للمحافظة على مساحات الأراضي التي يُجرى استردادها (أو مجاوزتها) بمعادلة آثار ترديها؛ وهي المعادلة التي تُجرى طوعاً وعلى نحو ينصب التركيز فيه على التخطيط استباقياً. غير أن أعمال التقييم الداخلي، التي أجرتها الآلية العالمية (Global Mechanism)، قد خلّصت إلى استنتاج مفاده أن نسبة البلاد، المشاركة في البرنامج (LDN TSP)، والتي صاغَت أهدافها في إطاره، وربطت هذه الأهداف أو التدابير اللازمة لتنفيذها بالسياسات وأطر العمل المتبعة في التخطيط لاستغلال الأراضي على الصعيد العام والأصعدة المحلية فيها، ليست سوى نحو 30% فحسب من عدد هذه البلاد إجمالاً.

ولرأب هذه الفجوة، استحدثت الآلية العالمية (Global Mechanism)، وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (IUCN)، مشروعاً للتمكين لدى صندوق البيئة العالمية (GEF Enabling Activity) بعنوان «دمج أعمال معادلة آثار تردي الأراضي في أطر التخطيط لاستغلال الأراضي في سبيل تعزيز أوساط التمكين في البلاد المُوقَّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر»؛ وهو المشروع الذي سيتولى الآلية

العالمية إجرأه بالتنسيق المباشر مع أعمال المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0)، مستنداً في ذلك إلى الإرشادات الفنية والعلمية المستجدة والواردة من فريق العمل المعني بالعلوم والسياسات (Science-Policy Interface) لدى هيئة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (ويُرجى مراجعة الوثيقة التي تحمل العنوان (ICCD/COP(15)/CST/2) في هذا الصدد)؛<sup>8</sup> والوسائل والمنصات المعنية (ومنها: Trends.Earth 2.0، وأداة LUP4LDN، والإصدار الرابع من منظومة استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (PRAIS 4)، وقاعدة البيانات WOCAT SLM وأدوات التخطيط فيها، والمبادئ التوجيهية المتبعة لدى منظمة الأغذية والزراعة بشأن التخطيط لاستغلال الأراضي، وما إلى ذلك من الوسائل)، فضلاً عن تلك المعلومات التي ترد من المبادرات الجديدة مثل المشروع الذي تتولى قيادته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بشأن التخطيط المتكامل لاستغلال الأراضي (مشروع S4ILUP مسارات التخطيط المتكامل لاستغلال الأراضي)، ضمن مبادرة "From Data to Action" (من البيانات إلى الأعمال)، ومشروع دعم مبادرة معادلة آثار تردي الأراضي (GEO LDN Initiative Support Project)، وغيرها. وسيجرى في مشروع أعمال التمكين هذا تحديد الممارسات الرشيدة في التخطيط لاستغلال الأراضي، وستصدر منه الإرشادات العملية في هذا الشأن، وسيساعد هذا المشروع، من ثم، على استحداث المزيد من الأدوات والمنصات والاستعانة بها على إحداث التكامل الجاد في مجال معادلة آثار تردي الأراضي من ناحية التخطيط لاستغلال الأراضي على صعيد كل بلد من البلاد المعنية. ويتضمن هذا المشروع، كذلك، تحديد الممارسات الرشيدة المتبعة على الصعيد العالمي من ناحية احتمال هويات النوع الاجتماعي في أعمال التخطيط لاستغلال الأراضي وإدارتها، فضلاً عن التدريب وتعزيز القدرات في هذا الصدد. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل هذا المشروع، الذي أقره صندوق البيئة العالمية (GEF) مؤخراً، في النصف الأول من عام 2023 على أن تكتمل أعماله في غضون مدة قدرها عامان.

وأما تعزيز القدرات، فقد خلصت أعمال التدريب على صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي إلى تحديد تلك المجالات التي تستلزم تعزيز الدعم فيها على صعيد كل بلد من البلاد المعنية في هذا الصدد، ومنها الرصد الجاد لتنفيذ هذه الأهداف. وتحتاج هذه البلاد إلى الخبرات والأدوات والتدريبات اللازمة لتعزيز قدراتها على إجراء أعمال التقييم الكمي ورسم الخرائط للأراضي المتردية فيها، استناداً إلى البيانات التي تستجد لديها. ولأن رصد الأرض واستخلاص المعلومات الجغرافية والمكانية هما، وإلى حد بعيد، العماد عند إعمال النظر في الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي ومؤشر التنمية المستدامة (15.3.1)، فلا بد من تدريب المعنيين على الاستعانة بالأدوات المتاحة على الاطلاع على بيانات رصد الأرض والنظر فيها وتحليلها وتأويلها، فضلاً عن التدريب على الاستعانة بتقنيات التحقق من صحة البيانات؛ وهي التدريبات التي لا يُعنى بها، من الناحية النظرية، الجهات الأساسية المسؤولة عن تنفيذ الأهداف الموضوعية بشأن معادلة آثار تردي الأراضي ورفع التقارير بشأنها إلى المرفق المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فحسب، بل تُعنى بها، كذلك، مكاتب الإحصاء في البلاد المعنية، وهي المكاتب المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشمل المساعي التي تُبذل لتعزيز القدرات في المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0)، وعلى نحو مباشر، على مشاركة الوكالات المتخصصة المعنية (ومنها: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة Conservation International، وشبكة WOCAT، وغيرها)، وينبغي أن تستكمل هذه المساعي على أساس الجهود التي تُبذل في الوقت الراهن لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فضلاً عن تلك الجهود التي قد تستجد في وقت لاحق مع ضرورة اتساقها فيما بينها (أي المرحلة الثالثة من الشراكة العالمية بشأن التربة (GSP III) والإصدار الرابع من منظومة استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (PRAIS 4))، إلى جانب التنسيق مع المبادرات والمنصات المعنية (ومنها، مثلاً، منصة Trends.Earth 2.0، ومبادرة معادلة آثار تردي الأراضي (GEO LDN Initiative)، ومنصة Tools4LDN، وما إليها).

ولأن الأهداف من معادلة آثار تردي الأراضي تُصاغ طوعاً، وتُغلب فيها دوافع كل بلد من البلاد المعنية، ويلزمها، من ثم، التكيف مع مختلف الأوضاع، حسب مقتضى الأحوال في كل بلد منها، فقد صاغت هذه البلاد مجموعات شديدة التنوع من الأهداف التي تختلف من بلد إلى بلد من ناحية تحديد معالمها والغايات المنشودة منها. غير أن المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0) تأتي لتُسهم بدورها في هذا الصدد، ولتُشكّل جزءاً من مجموعة أعمال يسهل تكرارها بقصد تعزيز الدفع باتجاه تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030؛ وهو ما من شأنه تمكين هذه البلاد، التي صاغت بالفعل أهدافها طوعاً في هذا الصدد، من مراجعة هذه الأهداف وتعزيزها، وضمان تحديد معالمها وأطرها الزمنية، وضمان تناسق السياسات فيها، فضلاً عن دقتها من الناحية الكمية، وضبطها من الناحية المكانية، إلى جانب مراعاة الخصوصيات من ناحية النوع الاجتماعي واشتمالها في أطر التخطيط لاستغلال الأراضي لديها من أجل تحسين أعمال اتخاذ القرارات بشأن استغلال الأراضي وإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هذه الأهداف ورصدها.

#### 4. المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0)

استُحدثت المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0) ليس بقصد مساعدة البلاد المعنية على مراجعة هذه الأهداف وصقلها، كل بلد على صعيده، فحسب؛ بل أهم من ذلك مساعدتها على الانتقال من مرحلة التعهد بأداء الالتزامات إلى مرحلة الطموح إلى العمل؛ وذلك عن طريق تعزيز ترشيد استغلال الأراضي والتخطيط لذلك، ورسم الخرائط المكانية للأراضي المقصودة ورصد أعمال التدخل التي تُجرى بقصد اجتناب آثار تردي الأراضي أو للحد منها أو لمقابلتها بما يعكسها، في تلك الأماكن المحددة، بما يُعين هذه البلاد، في نهاية المطاف، على تحقيق تلك الأهداف التي وضعتها، ومن ثم تنفيذها على نطاق واسع لديها. وفيما يلي بيان الأركان الأساسية في هذه المرحلة الثانية من البرنامج، والتي يُعتدُّ فيها بتوجيه مؤتمر البلاد المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومقدار الإنجازات التي نتجت عنها المرحلة الأولى من البرنامج حتى وقتنا الراهن، والدروس المستفادة منها، وأوجه التحسين المحددة فعلياً، فضلاً عن تكامل ذلك كله مع مسارات العمل الأخرى والمعنية بالاتفاق ذاته ومبادرات الشركاء في هذا الصدد:

**الرؤية:** تحقيق الموازنة البتاءة والمثمرة بشأن الأراضي المقصودة، بحلول عام 2030.

**الغاية العامة:** المساعدة على تهيئة الأجواء لتمكين البلاد المعنية من رآب الفجوات في تنفيذ أهدافها وتحقيق المقاصد من الأراضي المعنية وإنجازها.

**الركن الأول:** المساعدة على اتخاذ القرارات على صعيد كل بلد من البلاد المعنية

<sup>8</sup> انظر: <https://www.unccd.int/official-documents>

ينصب التركيز، في هذا الركن، على مساعدة كل بلد من البلاد المعنية على اتخاذ القرارات؛ وذلك بإمداده بوسائل المساعدة الفنية والموارد ذات الصلة بها بما يُعِينه على تعزيز الأهداف التي صاغها بشأن معادلة آثار تردي الأراضي فيه (وذلك لضمان تحديد معالم هذه الأهداف وأطرها الزمنية، وضمان تناسق السياسات فيها، فضلاً عن دقتها من الناحية المكانية، وربطها بطرق استغلال الأراضي، إلى جانب مراعاة الخصوصيات من ناحية النوع الاجتماعي واشتمالها فيها)، واستحداث الأدوات اللازمة للمساعدة على التخطيط لمختلف الاحتمالات وإجراء التحليل بالنظر في المحاسن والمساوئ وتعزيز أعمال اتخاذ القرارات بشأن التخطيط لاستغلال الأراضي (وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأعمال التي سيجري إنجازها ضمن مشروع التمكين لدى صندوق البيئة العالمية والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة بشأن معادلة آثار تردي الأراضي والتخطيط لاستغلالها (GEF IUCN LDN-LUP)).

وسيجري دعم هذه الأعمال بوضع المبادئ التوجيهية الفنية التكميلية وتعزيز القدرات في سبيل زيادة الدعم على صعيد كل بلد من البلاد المعنية، وإتاحة الخبرات الفنية المخصصة لدعم تنفيذ هذه الأعمال في كل بلد منها، وتقييم أوضاع التنفيذ ورأب الفجوات وتعزيز خطط إنجاز أعمال التنفيذ من ناحية هذه الأراضي.

## الركن الثاني: الرصد وإدارة المعارف والتواصل

وينصب التركيز، في هذا الركن، على استحداث المزيد من قواعد البيانات بشأن الأهداف الموضوعية لمعادلة آثار تردي الأراضي، والتي يسهل استخدامها، وضمان اتساقها مع منظومة استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (PRAIS)، والمساعدة على استحداث المعلومات بشأن أعمال التحليل الموضوعية، وضمان إجراء أعمال الرصد والتقييم الجادين، وإنشاء المواد اللازمة لتطوير المعارف لدى الجهات المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على الصعيدين الداخلي والخارجي (ومن ذلك، مثلاً، قاعدة بيانات الأهداف الموضوعية لمعادلة آثار تردي الأراضي والتي يُمكن استخدامها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتضمين المعلومات بشأن معادلة آثار تردي الأراضي الواردة من كل بلد في صفحة مخصصة له على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتضمين المحتويات بشأن معادلة آثار تردي الأراضي في الموقع الإلكتروني المذكور وكذلك في النشرات الإخبارية المعنية والمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، وإتاحة بيانات موجزة بشأن هذه المسألة عند الطلب، فضلاً عن المنشورات الموضوعية بشأنها).

ومن شأن المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0) أن تُسهم، في هذا الصدد، إسهاماً مباشراً في دعم أعمال التواصل وتعزيز الوعي بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإدارة البيانات والمعارف ذات الصلة (ومن ذلك، مثلاً، ما يكون باستخدام أداة رصد الأهداف الموضوعية لمعادلة آثار تردي الأراضي (LDN Targets Tracking Tool)، والإصدار الرابع من منظومة استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (PRAIS 4)، ومنصة Trends.Earth 2.0 وإدارة المعارف المكتسبة بشأن الاتفاق المذكور، والتعاون مع الشركاء على إجراء أعمال التقييم بشأن الالتزامات المقطوعة بشأن استرداد الأراضي، ومناصرة سياسات هذا الاتفاق وتعزيزه على الصعيد السياسي، والتعاون المباشر مع الأمانة المعنية باتفاق التنوع الحيوي (UNCBD) واتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن التصدي لتغير المناخ (UNFCCC) من ناحية الجوانب التي تخص الأهداف ذات الصلة بالأراضي، وغيره؛ وذلك بقصد تعزيز أثر هذه المساعي.

وقد وُضع إطار منطقي تام للبلاد المشاركة في المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0)، وزيدت فيه التفاصيل بشأن النتائج المرجوة والمحصلات المنشودة والأعمال والمؤشرات، ومنها الأطر الزمنية اللازمة ومسائل الموازنات.

## 5. منهج الإنجاز التشغيلي والجداول الزمنية

سيُجرى التكفل في هذه المرحلة الثانية من برنامج صياغة الأهداف بشأن معادلة آثار تردي الأراضي (LDN TSP 2.0) بالتنسيق مع مختلف المشروعات والمبادرات الجارية، والتي تقدم ذكرها. ومن المأمول، بناءً على الخبرات من منجزات المرحلة الأولى من البرنامج (LDN TSP) منذ عام 2016، وتبادل المعارف على الصعيد الداخلي مع الوحدات التابعة للأمانة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بدء هذه المرحلة مبدئياً بمشاركة 15 بلداً فحسب. ولتحقيق هذه الغاية، تعتمد هذه المرحلة الثانية من البرنامج (LDN TSP 2.0) منهجاً تشغيلياً مماثلاً لذلك المعتمد في المرحلة الأولى (LDN TSP) منذ عام 2016، والاستعانة بالآلية العالمية (Global Mechanism) ووحدة الخدمات الإدارية (Administration Services Unit) لدى الأمانة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تقديم الدعم المباشر إلى البلاد المشاركة في هذه المرحلة، لإعانة كل بلد على تنفيذ الأعمال اللازمة على صعيده.

غير أن الأدوار اللاحقة من هذه المرحلة قد تستلزم مشاركة عدد أكبر من البلاد المعنية، وسيستوع بذلك نطاق أعمال البرنامج؛ وهو ما قد يستلزم استحداث نموذج آخر للإنجاز، وقد يُستعان في ذلك بشركاء من الجهات المهتمة بدعم أعمال هذه المرحلة من البرنامج (LDN TSP 2.0) دعماً مباشراً على أوصعدة البلاد المعنية.

وقد أُعلن عن هذه المرحلة الثانية من البرنامج (LDN TSP 2.0) في أثناء الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأعضاء (COP 15) وجاء ذلك ضمن تقرير الآلية العالمية (ICCD/CRIC(20)/5)،<sup>9</sup> وكذلك في سياق العروض التقديمية التي استهلكت بها الآلية العالمية ورش العمل المعنية بتعزيز القدرات قبل بدء أعمال المؤتمر وفي أثناء الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والتخطيط (ومنها فعاليات نصف اليوم المخصص لصندوق البيئة العالمية على منصة التوعية بمبادرات ريو (Rio Pavilion)، وفعاليات المنتدى المشترك للآلية العالمية (Global Mechanism) وشركائه، وغيرها من الفعاليات). ومن المتوقع أن يبدأ البرنامج بعد اكتمال أعمال إعداد التقارير عن البلاد المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن عام 2022، بالتزامن مع بدء مشروع التمكين لدى صندوق البيئة العالمية والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة بشأن معادلة آثار تردي الأراضي والتخطيط لاستغلالها (GEF IUCN LDN-LUP) (ومن المتوقع، في الوقت الراهن، بدء كل منهما في النصف الأول من عام 2023).

<sup>9</sup> انظر: [https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-03/ICCD\\_CRIC%2820%29\\_5-2202342E.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-03/ICCD_CRIC%2820%29_5-2202342E.pdf)



United Nations  
Convention to Combat  
Desertification

United for land



كما ذكر أعلاه ، إلى البدء بمجموعة من 15 دولة ؛ هذه هي الدول التي سيتم اختيارها بالتعاون ، (LDN TSP 2.0) تهدف المرحلة الثانية من البرنامج من خلال دعوة عامة لتلقي طلبات التعبير عن الاهتمام وفقاً لمعايير محددة للغاية. سيبدأ (GEF IUCN LDN-LUP) مع مشروع النشاط التمكيني العمل في هذه المرحلة في النصف الأول من عام 2023. ومن المقرر عقد ورشة عمل لتعزيز قدرات الدول المشاركة. في 4-6 أكتوبر 2023 (بعد مؤتمر في مدينة سمرقند (في أوزبكستان). وسيبدأ ذلك بدء العمل على مستوى الدول المعنية لمدة 12 شهراً تمتد حتى أكتوبر 2024 ؛ ويتم تقديم (CRIC21) (COP 16) الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة منه إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف

